الاتصال المؤسساتي في القطاع الجمعوي وآليات تجسيد التنمية المحلية في ضوء ثقافة المجتمع -دراسة نظرية تحليلية-.

Corporate communication in the associative sectorand the mechanisms for realizing local development in the light of the culture of society - Analytical Theory Study –.

ياسين بروك

مخبر دراسات وأبحاث في الاتصال، جامعة سوق أهراس، الجزائر، yacineberrouk@gmail.com

أمال نـواري

مخبر دراسات وأبحاث في الاتصال، جامعة سوق أهراس، الجزائر، nouari_a@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/08/30 **تاريخ القبول:** 2019/10/12 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

للثقافة المجتمعيَّة دورٌ بارزٌ وفعَّال في ربط الأفراد والجماعات ببعضهم بعض داخل مجتمعاتهم، فهي تعمل على توطيد علاقاتهم وصلاتهم المختلفة وتوجيهها نحو خدمة التنميَّة المحليَّة بما يتوافق مع إطارهم المرجعي الذي يتجسد في ممارسة تلك الثقافة بمختلف الوسائل والموارد المتاحة والمشروعة على أرض الواقع. وتضطلع الجمعيات بمختلف أنواعها بنشر الوعي وبثّ الأفكار التَّنمويَّة وتفعيلها والمساهمة والمشاركة في تحقيقها تطوُّعًا ومجانًا للنهوض والارتقاء بمستويات التَّنميَّة المحليَّة في جميع المجالات: الإجتماعيَّة، الثقافيَّة، الإقتصاديَّة...إلخ، لهذا تلجأ الجمعيَّات في بناء علاقاتها مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع (أعضاء متطوِّعون، مؤسسات وهيئات راعيَّة، أجهزة الدَّولة...إلخ) إلى تبنّي آليَّات الإتِّصالات المؤسَّساتي المخطَّط والمدروس لتحقيق الأهداف المرسومة بما هو موقع مواطنة وتجسيدًا لمبادئ المسؤوليَّة الإجتماعيَّة والأيكولوجيَّة والثقافيَّة في ضوء المقوِّمات والقيّم الهوياتيَّة للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: *الجمعية؛ الاتصال المؤسساتي؛ التنمية المحلية؛ الثقافة؛ المجتمع المحلي.*

Abstract

Society's culture has a prominent and effective role in connecting individuals and groups, it works to consolidate their relationships and different links and direct them to serve local development in line with their reference framework, which is embodied in the exercise of that culture by the various means and resources available and legitimate on the ground. The various types of associations are concerned with disseminating awareness, disseminating developmental ideas, activating them, and participating in their realization voluntarily and free of charge; to promote and raise the levels of local development in all areas: social, cultural, economic and other, for this reason associations resort to building relationships with various actors in society (volunteer members, sponsoring institutions and bodies, state organs, etc.) to adopt the mechanisms of corporate communication planned and calculated to achieve the goals set through the site of citizenship and the embodiment of the principles of social responsibility, ecological and cultural in light of the constituents and values of the identity of the Society.This paper seeks to reveal the figurations and objectives of corporate communication in the associative sector and their mechanisms to realizing local development in the light of the culture of society.

Key-words: *association; corporate communication; local development; culture; local society.*

* **المؤلف المرسل: ياسين بروك ، yacineberrouk@gmail.com**

مقدمة:

إنَّ الثَّقافة بما تحمله من معانٍ ودلالات تبدو وكأنَّها منظومة لعالم عقلي أخلاقي رمزي مشترك بين الأفراد والجماعات والهيئات المختلفة، وعلى أساسها يتصلون فيما بينهم ويقرون الروابط التّي تجمعهم ببعضهم، في إطار ما يحقق مصلحة الفرد والجماعة وإحداث التنميَّة المنشودة في المجتمع على جميع الأصعدة والمستويات، فالوظيفة الأساسيَّة للثَّقافة هي الوظيفة الإجتماعيَّة، وهي أن تجمع أعدادا من الأفراد ضمن جماعة مميزة وخاصة سواء في شكل تجمُّع أو جمعيَّة أو جماعة أو مجتمع، لذلك فإنَّ المجتمعات الحديثة تبني وتخطط لأهدافها الإجتماعيَّة والإقتصاديَّة والسِّياسيَّة إستنادا إلى المخطَّطات الرَّسميَّة المقنَّنة، وتتَّجه إلى أن تحكم ثقافة المجتمع المعايير الرَّسميَّة القانونيَّة التّي تكرِّس مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات بما يعزِّز مفهوم الانتماء للوطن والجماعة في ضوء المقوّمات الثقافيَّة للمجتمع، والتّي عبَّر عنها "مونتيسكيو" بـ: "روح الأمَّة" لأنَّها تمثل رمز وحدتها واستمراريتها. بحيث تتفاعل عناصر هذه الهويَّة ضمن "هويَّة مركزيَّة" أو "أرضيَّة مرجعيَّة" "Frame Reference".

ولا شك أن كل تنظيم جمعوي يهدف لتحقيق أهدافه وبلوغ غاياته لا يعمل بمعزل عن قيم مجتمعه وهويته الثقافية السائدة، ومنها يستمد رؤيته ورسالته، مثل: قيمة التطوّع، قيمة التعاون والتكاثف، قيمة التضحيَّة والإيثار، قيمة المشاركة ...إلخ. وقد يتحقَّق ذلك من خلال اعتماد شبكة علاقات هادفة بناءة، إستنادا إلى تبنّي الاتصال المؤسساتي المخطط من طرف الجمعيَّة في كافة نشاطاتها، والذي يرتقي بها أساسا نحو نيل صفة الجمعيَّة المواطنة، وذلك بتجسيدها لأدوارها المنوطة بها: المسؤولية الاجتماعيَّة، والمسؤوليَّة الأيكولوجيَّة، والمسؤوليَّة الثقافيَّة في المجتمع الذي تنشط فيه، بما يعزز أيضا من شهرة الجمعيَّة وصورتها وسمعتها لدى جماهيرها المختلفة المنبثقة أساسا من مجتمعها. مع الأخذ بعين الإعتبار ما تحمله تلك الجماهير من قيَّم ومقوّمات ثقافيَّة من شأنها المساعدة في تجسيد الأهداف التنمويَّة المنشودة في إطار الثقافة المجتمعيَّة وسياسات التنميَّة الشاملة للوطن.

وتحاول هذه الورقة البحثيَّة التعرُّف على أهداف الاتصال المؤسساتي في القطاع الجمعوي من خلال مساهمته في إحداث ودعم وتعزيز التنميَّة المحليَّة للأفراد والمجتمعات، وكذا محاولة فهم وإبراز آليات تحقيق منتظرات التنمية المحليَّة في ضوء ثقافة المجتمع المحلي.

وللوصول إلى استنتاجات موضوعيَّة وبنَّاءة، ومؤسَّسة تأسيسا علميًّا، إعتمدت الدِّراسة أسلوب البَّحث والتَّنقيب عن مقاربة مفهوم الجمعيَّة ودلالاتها وأبعادها وأهدافها بما يسهم في بلورة الفكر التنموي على أرض الواقع، مع محاولة إبراز أهميَّة وأهداف الاتصال المؤسساتي في القطاع الجمعوي في ظلّ المنظومة الثقافية السائدة في المجتمع.

ولقد إعتمدت الدِّراسة على أسلوب العرض والتَّحليل مستندة إلى مرجعيَّات فكريَّة ونظريَّة تساعد في فهم وإبراز آليات تحقيق منتظرات التنمية المحليَّة انطلاقا من تبني الاتصال المؤسساتي في القطاع الجمعوي في ضوء ثقافة المجتمع المحلي.

أولا / القطاع الجمعوي ومسؤولية الحفاظ على مقوّمات الهوية الثقافيَّة للمجتمع:

01- مقاربة مفهوم الجمعيَّات:

يعتبر حق تأسيس الجمعيات من صميم حق التجمّع، وتعود بدايات الجمعيات في أوروبا إلى القرن الثامن عشر، وكان الأمر الجديد بل الثوري الذي حققته هذه الروابط حينذاك هو أن أشخاصاً من مختلف الطبقات (رجال دين، نبلاء، مواطنون وفلاحون أحرار) اجتمعوا في الجمعيات لمناقشة قضايا عصرهم، علماً بأن التواصل بينهم كاد يكون معدوماً قبل ذلك، وازدادت حركة تأسيس الجمعيات أكثر فأكثر اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة عصر التصنيع الذي ترافق مع توافد متزايد من البشر إلى المدن، وتولّت الكثير من الجمعيات مهام لم تقم بها الدولة آنذاك، حيث كانت تنشط بشكل خاص في مجال العمل الخيري، إذ أن الكثير من العمال كانوا يعيشون في ظروف غير مستقرة اجتماعياً، واهتمَّت جمعيَّات أخرى بتنظيم أنشطة ثقافيَّة وترفيهيَّة (مجموعة عمل "الدِّيمقراطيَّة لسوريا"، 2014، ص. 01).

وتعد الجمعيات أطرا تعبر عن مصالح اهتمامات المواطنين، وتسعى إلى ردم الفجوة الناجمة عن النواقص المؤسساتية والعيوب الناتجة عن صراع بعض الفئات السياسية المختلفة، بالإضافة إلى أنها تمكن المواطنين باختلاف مكانتهم ودرجة مقاربتهم من التدخل، والفعل والعطاء والمراقبة كفضاء يبدع فيه الفرد ويبتكر على قدر العزيمة وروح الاجتهاد والمبادرة. وبالتالي، فهي الإطار الملموس للاستفادة من حقوق المواطنة مثل الحق في التعبير أو التنظيم أو الحق في النقد والقدرة على اتخاذ موقف ما، لذا يقول الصحفي الكاتب **ديندار** شيخاني: "من أهم وظائف منظمات المجتمع المدني هي نشر الوعي المدني والديمقراطية في المجتمع، واحترام النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي وقبول الاختلاف بين الذات والآخر، بالإضافة إلى الالتزام بالحماسية والثقافية في العمل، وهذه القيم في مجملها عبارة عن خطوة هامة على طريق بناء المجتمع الديمقراطي". ولذلك أضحى من غير الممكن تصور دولة مدنية من غير مجتمع مدني الذي يعد من أهم قنوات المشاركة المجتمعية التي تقوم عليها الدول الديمقراطية الحديثة، لكون مؤسساته وخصوصا الجمعيات تعمل على تحفيز الفرد للمشاركة المجانية والتطوع المجاني لخدمة قضايا مجتمعية تفيده وتفيد الصالح العام، وهو ما يعتبر من أهم أهداف التنظيمات الجمعوية في اتصالها بالجماهير المختلفة المستهدفة من رسائلها المتباينة والمتعددة. فالتعبئة تعدّ أهم هدف اتصالي تسعى كل منظمات المجتمع المدني إلى تحقيقه في مستوى القاعدة الشعبية (أوهايبيَّة، 2008، ص ص. 3-4).

وقد تعددت التعاريف المرتبطة بمفهوم الجمعيات، بتعدُّد التخصُّصات والزوايا التي ينظر إليها كلُّ باحث، حيث عرفت بأنها:" كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة زمنية معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية ليس غرضهم الحصول على ربح مادي"، كما عرفها الأستاذ "حسن ملحم" بأنها: "الاتفاق الذي يضع معرفة أو نشاط أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة في خدمة هدف غير تحقيق الربح المادي"، وعرفت أيضا بأنها: "تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على أسس تطوعية غير ربحية لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل" (بن ناصر، 2014، ص 254).

ويعرّف المشرّع الجزائري "الجمعيَّة" في المادة الثانيَّة من القانون 90-31 المتعلِّق بالجمعيَّات، والصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1990 كالآتي: "تمثل الجمعيَّة اِتفاقيَّة تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدد أو غير محددة من أجل ترقيَّة الأنشطة ذات الطابع: المهني والاجتماعي، والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرِّياضي على الخصوص، ويجب أن يكون هدف الجمعيَّة محدد بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له" (الجمهوريَّة الجزائريَّة

الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّة: الجريدة الرَّسميَّة، المادة 02 من القانون 90-31 المتعلِّق بالجمعيَّات، العدد 53، الصادر في 18 جمادى الأولى 1411).

ومن بين أشهر التعريفات التي وضعها القضاء للجمعيات نجد التعريف الصادر عن المحكمة الدستورية العليا في مصر القاضي بعدم دستورية القانون رقم 153 لسنة 1999 المتضمن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث يعرف الجمعيَّة بأنَّها:

"هي واسطة العقد بين الفرد والدولة إذ هي الكفيلة بالإرتقاء بشخصية الفرد بحسبانه القاعدة الأساسية في بناء المجتمع عن طريق بث الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة ومن ثم تربيَّة المواطن على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من الحوار الحر وبناء تعبئة الجمهور الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معًا، والعمل بكل الوسائل المشروعة على ضمان الشفافية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة والمشروعات التطوعية على أداء أفضل للخدمات العامة والحث على حسن توزيع الموارد وتوجيهها على ترشيد الاتفاق العام" (كراجة، 2006، ص. 19).

اِستنادًا إلى مَّا سبق ذكره من تعاريف حول "مفهوم الجمعيَّة"، يرى الباحثان بأنَّها : "عقد أو اِتِّفاق بين الأفراد والجماعات فيما بينهم، أو فيما بينهم وبين الدَّولة تقوم على أساس العلاقات المؤسَّسة وتعبئة الأفراد والجماعات نحو التطوع الهادف، الموجَّه والمنظَّم، المخطط والمدروس بما يسهم في تنميَّة المجتمع وتثقيفه مجانًا باستخدام الوسائل والإمكانات والموارد البشريَّة والماديَّة المتاحة لنشر الوعي والمعرفة والثقافة العامَّة الرامية للارتقاء بتفكير وسلوك المواطن ودفعه للإندماج في عمليَّات إحداث التنميَّة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة بما يتماشى مع القيَّم والمقوِّمات الثقافيَّة للمجتمع".

02- توظيف الثقافة المجتمعيَّة في أنشطة القطاع الجمعوي كنقطة اِنطلاق لإحداث التنميَّة:

بدأ استعمال مفهوم الثقافة في ألمانيا، حيث بدأ يستعمل في أواخر القرن 18م في دراسات تتعلَّق بالتاريخ العام من أجل صياغة تاريخ للإنسانيَّة ولتاريخ المجتمعات من أجل اكتناه تنوع المجتمعات والحضارات، واعتبروا أنَّ التَّاريخ الإنساني هو في الوقت نفسه تاريخ التقدُّم، كما أظهرت الدراسات المقارنة للمجتمعات، واستعمل مصطلح ثقافة لتحديد ووصف هذا التطور والتقدم... وتعرف الثقافة بأنَّها: "مجموعة من السِّمات الروحيَّة والماديَّة والفكريَّة والعاطفيَّة التّي تميِّز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعيَّة بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسيَّة الإنسانيَّة ونظم القيَّم والتقاليد والمعتقدات التّي تجعل منَّا كائنات تتميَّز بالإنسانيَّة (حامد، 2015، ص. ص. 154-157).

ويرى البروفيسور "عزِّي عبد الرَّحمان" أنَّ الثقافة سلَّم يتضمن أبعادا ثلاثة: القيَّم، والمنطق، والفعل، ويعرف الثقافة على هذا الأساس كما يلي: "الثقافة هي معايشة الواقع انطلاقًا من القيَّم ويكون النشاط المنطقي وسيلة في تحقيق الترابط بين القيمة والسلوك"، ويعتبر هذا التَّعريف معياريا أي أنه يبين الكيفية التي ينبغي أن تنبني عليها الثقافة، ويحدد المرجعية التي يمكن أن تدرس بها الثقافة ومستواها، كما يرى أيضا أنَّ الثقافة هي: "كلّ ما يحمله المجتمع (الماضي) وما ينتجه (الحاضر والمستقبل) من قيم ورموز معنوية أو مادية وذلك في تفاعله مع الزمان (التاريخ) والمكان (المحيط بماضي ذلك النظام الاجتماعي) انطلاقًا من بعض الأسس (القيم) التي تشكل ثوابت الأمة وأصولها (البعد الحضاري)" (عزي، 2011، ص. 24).

ويمكن تبسيط هذا التعريف انطلاقا من الشكلين التوضيحيين التاليين:

الشَّكل رقم 01: مكوِّنات الثَّقافة

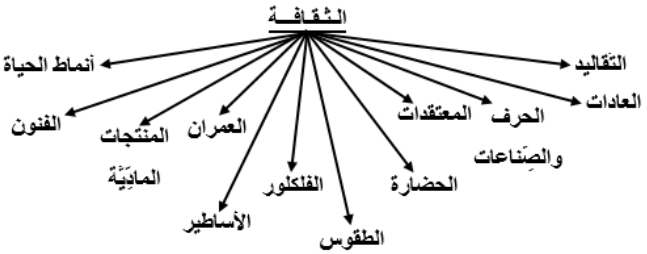

المصدر: عبد الرَّحمان عزِّي: "دراسات في نظريَّات الاتِّصال: نحو فكر إعلامي متميِّز"، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2003.

الشَّكل رقم 02: تعريف الثَّقافة "معايشة الواقع اِنطلاقًا من القيم"

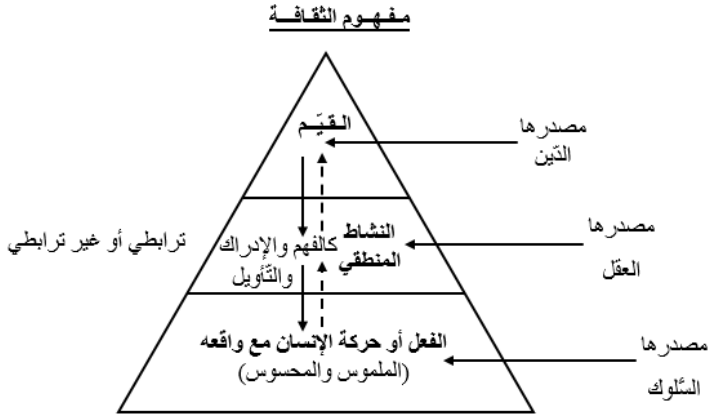

المصدر: عبد الرَّحمان عزِّي: "دراسات في نظريَّات الاتِّصال: نحو فكر إعلامي متميِّز"،مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2003.

ويتضح مما سبق أنَّ مفهوم الثقافة لا يمكن فهمه بمعزل عن منظومة القيم الاجتماعيَّة التّي تمثل الركيزة الأساسيَّة التّي تستمد منها مقومات الهوية الثقافية لأي مجتمع. ويقصد بالقيمة: "الارتقاء، أي ما يسمو في المعنى، والقيمة معنويَّة وقد يسعى الإنسان إلى تجسيدها عمليًّا كلما ارتفع بفعله وعقله إلى منزلة أعلى" (عزي، 2011، ص. 10)،

ولا شك أن كل تنظيم جمعوي ناجح يستمد رؤيته ورسالته من قيم مجتمعه وهويته الثقافية.

فالهويَّة الثقافيَّة تمثِّل الخصوصيَّة التّي تميِّز جماعة بشريَّة عن غيرها: كالعيش المشترك، العقيدة، اللُّغة، التَّاريخ والمصير المشترك... ومن هنا فإنَّ الهويَّة الثقافيَّة تحمل دلالتها من المحدِّدات الأساسيَّة لثقافة الأمَّة، والتّي عبَّر عنها "مونتيسكيو" بـ: "روح الأمَّة" لأنَّها تمثل رمز وحدتها واستمراريتها. بحيث تتفاعل عناصر هذه الهويَّة ضمن هويَّة مركزيَّة أو أرضيَّة مرجعيَّة Frame Reference (ولد خليفة، 2003، ص. 91).

والوظيفة الأساسيَّة للثَّقافة هي الوظيفة الإجتماعيَّة، وهي أن تجمع أعدادا من النَّاس في بوتقة جماعة مميزة وخاصة، فثمة عوامل أخرى تساهم أيضا في الوصول إلى النَّتيجة نفسها: كروابط الدَّم، والقرب الجغرافي، والسكن، وتقسيم العمل، ولكن هذه العوامل التِّي يمكن أن نسميها موضوعيَّة تتبدَّل كما أنَّها تفسَّر من جديد في الثقافة وبالثقافة، فالثَّقافة هي التِّي تعطي لهذه العوامل معنى وبعدا يتجاوز كثيرا معانيها وأبعادها التِّي كانت لها أصلا... حيث تستخدم الثَّقافة هذا أو ذاك من أجل أن تصنع فكرة الأمَّة والوطن والملكيَّة الخاصَّة والمكانة الإجتماعيَّة وغيرها، إنَّ هذه جميعها ليست أفكارا فحسب وإنَّما هي وقائع ساهمت الثَّقافة في صنعها واستمرارها. لذلك تبدو الثَّقافة وكأنَّها عبارة عن عالم عقلي أخلاقي رمزي مشترك بين أعداد من النَّاس، وبفضل هذا العالم ومن خلاله يستطيع هؤلاء أن يتصلوا فيما بينهم ويقروا الروابط التِّي تشدُّ بعضهم إلى بعض، والقيود أو المصالح المشتركة ويشعروا أخيرا أنَّ كلَّ فرد على حدة وجميعهم كجماعة بأنَّهم أعضاء في كيان واحد يتجاوزهم ويشملهم جميعا، وهذا ما نسمِّيه تجمُّع أو جمعيَّة أو جماعة أو مجتمع (روشيه، 1983، ص. 144).

لذلك فإنَّ المجتمعات الحديثة تستند في أهدافها الإجتماعيَّة والإقتصاديَّة والسِّياسيَّة إلى المخطَّطات الرَّسميَّة المقنَّنة، وتتَّجه إلى أن تحكم ثقافة المجتمع المعايير الرَّسميَّة القانونيَّة التِّي تكرِّس مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات بما يعزِّز مفهوم الانتماء للوطن والجماعة (حامد، 2015، ص. 164).

وتأسيسًا على ما تقدَّم ذكره، يتَّضح لنا جليًّا أنَّ النشاطات والأعمال والإنجازات الجمعويَّة في مجالات مختلفة، مثل: الدّين (الجمعيَّات الدينيَّة)، الرياضة (الجمعيَّات الرياضيَّة)، البيئة (جمعيات حماية البيئة)...إلخ، هي في الأساس نشاطات ثقافيَّة بامتياز تستند إلى ثقافة المجتمع بمختلف مقوماتها: الدينيَّة، الإجتماعيَّة، القيميَّة...إلخ، وتميز جمعيَّة ما عن الجمعيات الأخرى الناشطة في نفس مجال نشاطها أو في مجالات مغايرة لتحقيق التنميَّة المجتمعيَّة من خلال نشر أفكار تجسد السلوك الإجتماعي التنموي في المجتمع عن طريق إحداث التغيير، أو النشر، أو الحفاظ، أو الترسيخ والتعزيز في سلوك اجتماعي ما، إستنادًا إلى الإطار المرجعي والهويَّة الثقافيَّة للمجتمع بما يعود بالفائدة على الأفراد ومجتمعاتهم.

ثانيًا / العلاقات المؤسساتيَّة للقطاع الجمعوي وعمليَّة إحداث التنميَّة (قراءة تحليليَّة حول سبل التفعيل في ضوء الثَّقافة المجتمعيَّة):

01- الإتصال المؤسَّساتي للقطاع الجمعوي حتميَّة اجتماعيَّة ووظيفة تنمويَّة:

الإتِّصال ضرورة للوجود والتفاعل والمشاركة، وفاعليَّةٌ للحياة والتطوُّر، وسمة من سماتها، وعليه وبه قامت وتطوَّرت المجتمعات، أفرادا وجماعات... والإتصال يقوم على علاقة أو علاقات، كما أنَّ "العلاقة" تتضمَّن أساسًا معنى الاتِّصال أو التَّواصل. ومن جهة أخرى فإنَّ "التَّواصل" يتضمَّن في معناه فعل إقامة علاقة أو علاقات بمعناها المنافي للتقاطع والتصارم، والقريب من معنى "التعلُّق وثبات الصلة ودوامها" ... وهي من الغايات الأساسيَّة لاتصال المؤسَّسات بمعناه الحديث، ومن هنا كان الاتصال يحمل معنى علاقة أو ينتهي بإقامة علاقة، كما أنَّ العلاقات لا تتمُّ من دون اتصال، أي نقل أو إيصال رسالة لإقامة هذه العلاقة (العزوزي، 2007، ص. ص. 57-60).

فالاتصال المؤسسي أو المؤسساتي في القطاع الجمعوي موضوعه الجمعيَّة هويةً وصورةً، فهو يشمل جميع ما تقوم به جمعيَّة ما من أعمال اتصالية من أجل التعريف بها وبهويتها المؤسسيَّة، وتحسين وتدعيم

وتثبيت صورتها عند أفراد جماهيرها والرأي العام، وتوطيد موقعها في المجتمع بما هو موقع مواطنة، وإثبات شرعيَّة مهمّتها وأهدافها (العزوزي، ص. 91،).

ويرى فرانسوا بلوك لايني أن الجمعيات تعمل عادة على تمتين العلاقات الاجتماعية والترابط الاجتماعي، وذلك بالحفاظ على القيم والمبادئ التي من شأنها أن تحافظ على ثبات النسيج الاجتماعي، وإعادة الاتصالات المفقودة، وتدعيم التضامن، هذا على مستوى الجماعة. أما على مستوى الفرد، فهي تمنح له الفرصة للمشاركة الاجتماعية الدائمة وهذا ما أطلق عليه "**Citoyenneté au Quotidien**"، إذ أن ما يميز العمل الجمعوي هو الحضور الفعلي للمتطوع وشعوره بالمسؤولية تجاه الآخرين، رغم عدم وجود علاقة إلزامية تربطه بهم، إلا أن العمل التطوعي يعني أن نستجيب لكل من يحتاجنا. وهي الوظيفة التي يطلق عليها وظيفة التنشئة الاجتماعية "Fonction Socialisation"، والتي تنص على: "تشجيع المشاركات التطوعية في خدمة المجتمع، مع التطبيقات العملية للمواطنة الصالحة بشكل منظم، وتحت إشراف هيئات ومنظمات رسميَّة"، كما أنها تسعى لإحياء فكرة التطوع لخدمة الأمة، عملا على جمع الشعب حول المبادئ التي تضمن الوحدة ومناصرة الحق والعدل، في ظل القيم النبيلة التي تجعل من الفرد مواطنا صالحا يعرف ما له من حقوق، وما عليه من واجبات. ونظرا إلى تعدد نشاطات الجمعية وتشعب قضاياها الاجتماعية، أدركت أهمية الاتصال وتقنياته التي أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضايا والمشكلات الاجتماعية، لما للاتصال من تأثير اجتماعي قوي، وأيضا للدور الحاسم الذي يقوم به في عملية التغيير الاجتماعي (أوهايبيَّة، 2008، ص. 4).

والكثير من المنظَّمات والجمعيَّات تفشل في تنفيذ استراتيجياتها نتيجة عدم قدرتها على توجيه جميع الجهود نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجيَّة، وبالتَّالي فإنَّ الاتصال المؤسسي هو المفهوم الشامل الذِّي يجب التَّركيز عليه، ويرى "ديمنج" أبو الجودة الشاملة أنَّ 85 % من مشكلات المنظمات ترجع إلى التَّنظيم، و 15% إلى العنصر البشري، ولو حلَّلنا هذه الأسباب الكامنة وراء ذلك لوجدنا أنَّ السبب هو عدم وجود إستراتيجيَّات علميَّة مخطَّطة ومدروسة للإتِّصال المؤسَّسي... فغياب الإتِّصال المؤسَّسي يعني ضعف التَّنسيق وعدم تحقيق التراصف في توجيه الجهود، وبالتَّالي ظهور ما يسمَّى فجوة التَّنفيذ وكثرة الأخطاء (عبد الرحيم، http://dr-ama.com/?p=5291 ، 2019/02/10، 18:07).

وتأسيسًا على ما سبق ذكره، فإنَّه يتوجَّب على الجمعيَّات باختلاف أنواعها ومسمياتها ومجالات نشاطها إنشاء وتوفير مناخ مناسب لتأطير الشبكة العامة للاتصال المؤسسي الجمعوي للتنسيق بين القرارات والأعمال من خلال تخطيط واعتماد ومراقبة تنفيذ الدليل العام للاتصال المؤسسي الذِّي يصف ويحدِّد اتِّصالات الجمعيَّة مع الأفراد والجماعات والدوائر والهيئات المنضوين تحت لوائها، سواء في علاقاتهم مع بعضهم بعض، أو في علاقاتهم مع جمعيَّات وأفراد وجماعات آخرين بما يحقق المصلحة المشتركة وتحقيق تنميَّة شاملة على العديد من الأصعدة والمستويات بالإستناد إلى رؤيَّة ومهمَّة الجمعيَّة تجاه جماهيرها المختلفة والمستمدة من ثقافة المجتمع الذِّي تنشطه فيه حتَّى لا يحدث التعارض والتصادم غير المرغوبين.

02- القطاع الجمعوي والتنميَّة المحليَّة في ظلّ تبنّي أهداف الإتِّصال المؤسَّساتي:

لقد عرفت التنمية المحلية بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته (معاوي ، 2010، ص. 52) ، ويستند مفهوم الأمم المتحدة لتنمية المجتمع المحلي إلى التعريف

القائل بأن التنمية هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة بأكبر قدر ممكن من مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه" (إبراهيم، 1980، ص. 137)، كما تعرف التنمية المحلية بأنها الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع، وذلك بتشجيع المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاونهم بعضهم مع بعض، مع تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومية أو الأهليَّة (محمد منير حجاب، 2000، ص. 104)، وتستطيع وسائل الإعلام والإتصال أن توسع الآفاق وتركز الإنتباه وترفع التطلعات لدى المتلقي (أحمد، 1982، ص. 124).

ويحدد "ولبور شرام" بعض المهام للتغيير الإجتماعي، والتّي من بينها ما يلي:

- ✓ لابد من إتاحة الفرصة للمشاركة الذكية في عملية إتخاذ القرارات.
- ✓ لا بد من تعلم المهارات المطلوبة (عدلي ، العبد، 2007، ص. ص. 66-67).

ويقصد بتنمية المجتمعات المحلية في الدول النامية إتباع الأساليب الحديثة في العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق معينة، وتقوم على أساس إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية به، ثم المشاركة في الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في المستويات الممكنة عمليا وإداريا. وقد وجدت التجارب أن نوادي الاستماع والمشاهدة تتميز بديناميكية الجماعة التي تخلق ردود الفعل والمنافسة والمواجهة التي تقوي من الوعي بحل المشكلات. وتقوم وسائل الاتصال بتنفيذ الحملات الإعلامية المتكاملة من أجل التنمية و التي تسير وفقا للتوعية وتعريف الجمهور بالمشكلات، و تقديم التفاصيل و الحجج المؤيدة والمعارضة للموضوع المطروح بهدف تكوين الآراء (عدلي ، العبد، ص ص. 64-65).

وهناك من يرى بأنَّ التَّنميَّة هي نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن إستراتيجية التنمية بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها في التنمية الشاملة فضلاً عن مواجهة مشاكلها المحلية وتنبغي الإشارة إلى أنَّ تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو محليات لا يمكن أن يكون تقنيا للسياسة العامة، وإنَّما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الإنجاز في دوائر أقدر على تطوير الحكم المحلي، ليتمكن من خلال مركزية القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات وتحت مظلة المبادئ العامة التي تشكل التوجهات الشاملة للتخطيط (معاوي، 2010، ص 52).

ويرى البروفيسور "عزّي عبد الرَّحمان" أنَّ الحداثة تقوم على إحياء "القيمة" وتحويلها من حالة "معطَّلة" إلى طاقة "فاعلة" أو "منتجة" حسب تعبير "مالك بن نبيّ" الذّي يقول: "إنَّ الثقافة المتحضرة (المتطورة) تلك التّي تنتج أدواتها وليست تلك التّي تستوردها وتكدسها فتكون تابعة للغالب (على حدّ قول ابن خلدون)" (عزي، 2011، ص 71).

وتعاظم التأكيد في الآونة الأخيرة على ضرورة انتظام الأفراد والجماعات من جميع الشرائح والمستويات في مؤسسات من شأنها الاضطلاع بأمور تتعلق بدعم المحتاجين وتحسين مستواهم المعيشي وتنمية قدراتهم لتحقيق التنميَّة الشاملة، فمطالب المجتمع المدني بدوائره الاجتماعيَّة المختلفة عادة ما تؤطر في تنظيمات تنتمي للحركة الجمعوية لتدافع عن قضاياها بشكل قانوني وشرعي، وتعد الجمعيات من المكونات الرئيسية والهامة في المجتمع المدني، بل وتحتل مركز القلب النابض فيه باعتبارها أكثر التنظيمات المدنيَّة جماهيريَّة، ولكثرة عددها، وانتشارها

في جميع المناطق، حيث أن إنشاء الجمعيات هو تأكيد لمسؤوليَّة أفراد المجتمع تجاه مجتمعهم الذي ينتمون إليه (شريط، 2012، ص. 22).

وبناءً على ما تقدَّم ذكره، يتضح لنا أن التنمية المحلية هي أساس وركيزة التنمية الشاملة وقوامها، وتلعب مؤسسات المجتمع المدني بمختلف شرائحه وأطيافه دورا بارزا في بلورة وتوجيه وتجسيد الفعل التنموي من خلال انتظام أعضائه في شكل جمعيات مختلفة تهدف إلى تغطية العجز الحاصل في الإجراءات التنموية للدولة بما يتماشى مع سياستها العامة وتوجهاتها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

وتسعى الجمعيات بمختلف أنواعها إلى تحقيق جملة من الأهداف في إطار علاقات واتصالات مؤسساتية بنَّاءة مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 03: أهداف الجمعيَّة وآليات تحقيقها عن طريق الاتصال المؤسساتي
)(Karine Gallopel et Autres,2013, p.5

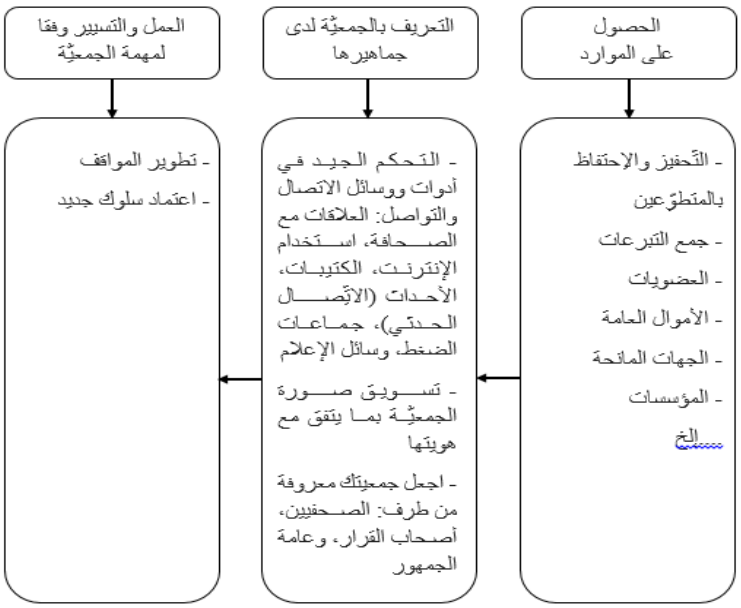

Source : Karine Gallopel et Autres : "Marketing et communication des Associations", 2 Ed, DUNOD, Paris, France, 2013

ولكي تحقق الجمعيات هذه الأهداف يلزمها القيام بخطوات مهمة قبل البدء في تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق تلك الأهداف، وهذه الخطوات يوضحها الشكل الموالي:

شكل رقم 04: إجراءات التعريف بالجمعيَّة عن طريق الاتصال المؤسساتي

(Karine Gallopel et Autres,2013, p.3)

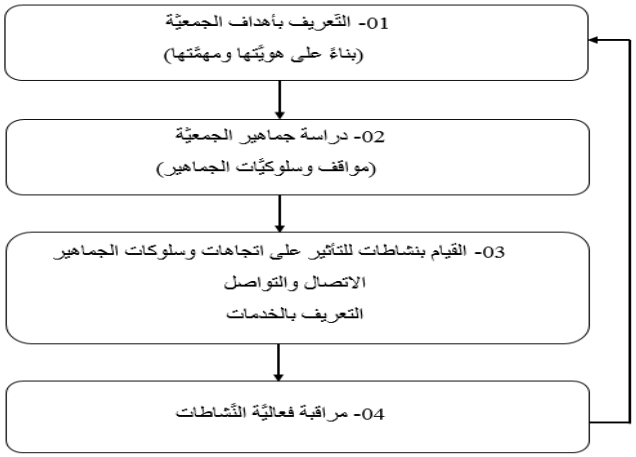

Source : Karine Gallopel et Autres : "Marketing et communication des Associations", 2 Ed, DUNOD, Paris, France, 2013

فالجمعيات تسعى أساسا من أجل خدمة مختلف شرائح المجتمع والاهتمام بانشغالاتهم، محاولة تلبية حاجياتهم و حلّ مشاكلهم بأفضل الطرق الممكنة كونها الوسيط بينهم و بين السلطات المسؤولة والمعنية بالحفاظ على حقوقهم، ومن أجل كل هذا كان لابد من وجود طرق للاتصال تنتهجها الجمعيات لتحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها. ونظرا لأهمية الاتصال في مثل هذه المؤسسات تطرح هذه الأخيرة إشكاليات عدة تخص: لمن؟ لماذا؟ متى؟ وكيف يتم الاتصال؟

-**لمن الاتصال:** لمختلف الشرائح الاجتماعية وخصوصا الشريحة الشابة منها.

-**لماذا الاتصال:** لتوصيل معلومات تربويَّة، تكوينيَّة، علميَّة، مهنيَّة، وتوجيهيَّة موجَّهة لمختلف الفئات بمختلف مستوياتها الفكريَّة والثَّقافيَّة والمختلفة.

-**متى الاتصال:** يكون الاتصال دائما ومتواصلا في كل المجالات والميادين مادام هناك مرسل ومستقبل.

-**كيف يتم الاتصال ؟** هناك عدة قنوات متنوعة منها:

***الكيفية الشفوية المباشرة :** ويتم عن طريق الحوار في إطار ندوات، لقاءات، أو موائد مستديرة وغيرها.

***الوسائل السمعية البصرية والمكتوبة:** وتتم عن طريق الأفلام، والإذاعة، والصحافة المكتوبة والمرئيَّة والنشرات المختلفة للمؤسسات الإعلامية المختلفة (أوهايبيَّة، نوَّاري، 2006، ص. 236).

وبما أنَّ **الجمعيَّة** نوع من المؤسَّسات غير الرِّبحيَّة، فإنَّ **الإتِّصال الجمعوي** هو أيضا **إتِّصال مؤسَّساتي**، وبالتَّالي فهو يحمل نفس أبعاده وخصائصه، الذي حدَّدها الباحثون في بعدين أساسيين، هما:

- **بعد تسويقي:** يتعلَّق موضوع الإتِّصال بالمُنتَج أو الخدمة، ويتوجَّه بالأساس صوب جماهير المؤسَّسة في بيئتها الخارجيَّة.
- **بعد مؤسَّسِي:** تكون المؤسَّسة هي موضوع الاتصال وان يكون الاتصال ذو علاقة موجهة لجمهور داخلي أو خارجي.

وبناءً على ما تقدَّم ذكرُه فإنَّ: الاتِّصال الجمعوي هو اِتِّصال مؤسَّساتي عندما تكون المؤسَّسة الجمعويَّة هي موضوع الاِتِّصال وأن يكون الاِتِّصال ذو علاقة بهويَّة الجمعيَّة وصورتها سواء كانت موجَّهة لجمهور داخلي أو خارجي (بخُّوش، عثماني، 2018، ص. ص. 149-150).

كما تشترك الجمعية مع المؤسسة العمومية في فكرة خدمة الصالح العام، مما يجعل الاتصال الجمعوي يحمل بعض الخصائص ذات الصَّالح العامّ التِّي تمثل المقياس الرئيس لتحديد ماهية الاتصال الاتصال العمومي، لكون الباحثين يجمعون على أنَّ خدمة القضايا ذات الصَّالح العامّ تمثل المقياس الرئيس لتحديد ماهية الاتصال العمومي، كما أنّ الدولة هي المفعِّل الأساسي لآليات التواصل العمومي وهو مبدأ منافٍ لعمل الجمعية الذي يقتضي الاستقلالية عن الدولة ومرافقها، بل والسعي لجعلها محلّ بحث ومساءلة. بالرغم من مشاركتها لأجهزة الدولة في تحقيق المنفعة العامَّة للمجتمع. وقد حاولت التنظيمات الجمعوية الناشطة في المجال الاجتماعي والإنساني تنويع رسائلها وتطوير بعض الأشكال المهنيَّة التِّي يتطلَّبها أي عمل مؤسَّس من خلال إدارة مشاريعها وتكوين سياساتها الاِتِّصاليَّة. فهذه الأفعال الاِتِّصاليَّة أثارت جدلا بين البَّاحثين أمام تنوع أهداف و رؤى الجمعيات: الإعلام، التواصل مع الجمهور، بناء وتشكيل صورتها، دفع الجماهير نحو التطوُّع وتلبيَّة حاجياتها الماليَّة...إلخ، من أجل ذلك تلجأ الجمعيات للاتصال وتقنياته بطريقة مستوحاة من عالم السلع وتكييفها مع رسالتها الإنسانية وقيمها التضامنية. وبالتالي تنقسم النظرة نحو السياسة الاِتصالية للجمعية من جانبين:

- **اتصال وظيفي:** مبني على مبادئ التسويق.
- **اتصال علائقي:** قائم على المشاركة والتوعيَّة.

وقد ناقش هذين النوعين من الاتصال الباحث Éric Dacheux تحت مسمى التسويق الجمعوي في الإستراتجية الاتصالية للمنظمة الجمعوية كمقاربة بديلة للاتصال الوظيفي الاختزالي والمحدود في أبعاده الإقناعية، من أجل إضفاء القيمة العلائقية للاتصال التي هي لُبُّ وجوهر العمل الجمعوي التطوعي التضامني (بخُّوش، و عثماني، ص.ص. 150-151).

وعموما فإنَّ الاتصال المؤسساتي في القطاع الجمعوي والذي يؤطر علاقات مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات) هو بالأساس: "عمل جماعي ومشترك، يقوم على توظيف مجموعة من الأنشطة الإتصالية التي تساعد الجمعيَّة مهما كانت أهدافها وطبيعة نشاطها من التعريف بشخصيتها، وهويتها لدى جماهيرها (الجمهور الداخلي والجمهور الخارجي)، وتنسيق أنشطتها، والدفاع عن قيمها، من خلال التحضير والاستخدام المدروس والمخطط لوسائل ودعائم اتصالية تتوافق مع طبيعة الجمهور المستهدف، وفي الوقت المناسب، لتحقيق أقصى قدر من الفعالية لأنشطتها لبلوغ الأهداف والغايات.

و فيما يلي يمكن إبراز أهمّ أهداف الاِتِّصال المؤسَّساتي في القطاع الجمعوي لتحقيق أهداف التنميَّة المحليَّة في ضوء ثقافة المجتمع، وهي: (نوَّاري، 2018/2017)

- **التعريف بالجمعيَّة (Faire Connaitre l'Association):**

ويتحقق ذلك من خلال:

- **التعريف بهويتها:** حيث تعرف الجمعية باسمها، تاريخها، قيمها، أسباب وجودها، وآدائها...إلخ باستخدام وسائل ودعائم اتصالية مناسبة، منها:

* **وسائل تحديد الهويَّة:** اسم الجمعيَّة، رمزها (Logo)،
شعارها (Slogan)، ميثاقها البياني
(La Charte Graphique)، وبطاقات الزيارة)...إلخ.
* **الوسائل المكتوبة:** جريدة المؤسسة، الكتيبات، التقارير...إلخ
***الوسائل الرقميـة والسـمعية البصـرية:** الموقـع الإلكترونـي، المـدونات الإلكترونيـة، الأفـلام والتقارير الفيلمية...إلخ
***الوسـائل المناسـباتية والجواريـة:** المـؤتمرات الصـحفية، الأبـواب المفتوحـة، الصـالونات، المعارض، الرعاية والأنشطة الخيرية...إلخ
* **الوسائل الإشهارية:** الإعلانات في الصحف والمجلات، والومضات Spot TV ...إلخ.

- **السعي للمواطنة (Rechercher La Citoyenneté):**

ويتحقق ذلك من خلال **تجسيد دورها الاجتماعي بواسطة:**

*** إنشاء علاقة وطيدة مع محيطها الاجتماعي.**

* انـدماجها فـي الفضـاءات المجتمعيَّـة الَّتـي تنشـط فيهـا انطلاقـا مـن فكـرة المسـؤولية الاجتماعيَّـة تجـاه جمهورهـا الـداخلي وجمهورهـا الخـارجي، والمسـؤوليَّة الإيكولوجيـة تجـاه حمايـة البيئـة والطبيعـة، والمسـؤولية الثقافيـة (رعايـة بعـض النشـاطات الثقافيَّـة)...إلخ بتخصـيص جـزء مـن أنشـطتها وجهودهـا لصـالح العنايـة والتـدخل فـي الشـأن الاجتمـاعي مـن خـلال: المناسـبات، الرعايـة، والأعمـال الخيرية...إلخ.

- **بناء صورة الجمعيَّة (Construire L'Image):**

تتكـوَّن صـورة الجمعيَّـة مـن كـل التصـورات والتمـثلات والآراء التـي يكونهـا الأفـراد انطلاقـا ممـا يرونـه، لـذا يتوجـب علـى الجمعيـة العمـل والاشـتغال المتواصـل علـى بنـاء ودعـم وتعزيـز صـورتها الذهنية لدى فئات جماهيرها المختلفة من خلال مجموع الأنشطة الاتصالية التي تقوم بها ...إلخ.

يتضح ممّا سبق أنَّ العمل الجمعوي ليس نشاطا عشوائيا، و لا ينطلق من فراغ، وإنما هو عمل تنموي بالأساس، لذا تعتمد الجمعيَّات باختلاف أنواعها وتوجهاتها ومجالات نشاطها على جملة من الخطط الاستراتيجيَّة (قصيرة، متوسِّطة، أو طويلة المدى) لتحقيق أهدافها الراميَّة لبلوغ غايات ومنتظرات التنميَّة المحليَّة في ضوء المقوِّمات الثقافيَّة للمجتمع الذي تنشط فيه من خلال تبنّي الاتصال المؤسساتي وأهدافه، على نحوٍ مخطط ومدروس و قائم على معرفة خصائص واتِّجاهات الجماهير المستهدفة وسلوكياتهم المتوقعة، وتوظيف وسائل ودعائم اتصاليَّة مناسبة في الوقت المطلوب لنشر الوعي التنموي وإشراك المواطن في هذه العمليَّة بما يجسِّد السلوك المواطني في المجتمع ويسهم في التعريف بالجمعيَّة ونشاطاتها وبناء وتحسين وتعزيز صورتها وسمعتها لدى جماهيرها، وبالتَّالي حصولها على دعم مادي وبشري أكبر لمواصلة نشاطاتها وإثبات شرعيَّة وجودها في المجتمع.

***الإستنتاجات العامَّة:**

01- إنَّ الجمعيَّات الناجحة تخطِّط لتكوين شبكة اتصالات مؤسساتيَّة استراتيجيَّة تقوم على أساس العلاقات المتبادلة، وتعبئة الأفراد والجماعات نحو المشاركة الهادفة لتنميَّة المجتمع وتثقيفه مجانًا من خلال نشر وبث وترسيخ الوعي والمعرفة والثقافة المجتمعيَّة الرامية للارتقاء بالفكر والسلوك المواطني لمختلف الفئات

والشرائح المساهمة في نشاطات الجمعيَّات من: أفراد وجماعات ومختلف الهيئات والمؤسسات الراعيَّة بهدف تفعيل التنميَّة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة بما يتوافق مع القيَّم والمقوِّمات الثقافيَّة للمجتمع.

02- إنَّ علاقة الثقافة المجتمعيَّة بوظيفة التنميَّة المحليَّة لا يمكن فهمها بمعزل عن منظومة القيم الاجتماعيَّة كونها الركيزة الأساسيَّة التّي تُستَمد منها مقومات الهوية الثقافية للمجتمع، ولا شك أن كل تنظيم جمعوي ناجح يهدف لتجسيد التنميَّة المحليَّة يستمد رؤيته ورسالته من قيم مجتمعه وهويته الثقافية.

03- الوظيفة الأساسيَّة للثَّقافة هي الوظيفة الإجتماعيَّة، لذلك تتَّجه الجمعيَّات الناجحة إلى أن تحكم وتؤطر ثقافة المجتمع المعايير الرَّسميَّة لقوانينها التأسيسيَّة بما يكرِّس مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، و بما يعزِّز مفهوم الانتماء للوطن والجماعة والتواصل الهادف والمستمر بين مختلف شرائح المجتمع بهدف إحداث التنميَّة.

04- تعمل الجمعيَّات التي تسعى لتجسيد التنميَّة على أرض الواقع إلى إنشاء وتوفير بيئة اتّصاليَّة مناسبة بما يعزز مستوى العلاقات مع مختلف فئات وشرائح الجماهير المشاركة في هذه العملية من خلال تأطير الشبكة العامة للاتصال المؤسسي الجمعوي بالإستناد إلى رؤيَّة ومهمَّة الجمعيَّة نحو جماهيرها المختلفة والمستمدة من ثقافة المجتمع الذِّي تنشطه فيه حتَّى لا يحدث التعارض والتصادم الذي قد يحول دون تحقيق ذلك.

05- إنَّ التنمية المحليَّة هي أساس وركيزة التنمية الشاملة وقوامها، وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا في تحقيق ذلك في إطار علاقات بنَّاءة مع مختلف الفاعلين الإجتماعيين والاقتصاديين، باعتماد مجموعة من الخطط الاستراتيجيَّة (قصيرة، متوسِّطة، أو طويلة المدى) التي تأخذ في الحسبان المقومات الثقافية للمجتمع وطبيعة الجماهير المستهدفة والوسائل الاتصالية المناسبة في جميع علاقاتها معه.

06- إنَّ أهداف الاتصال المؤسساتي في القطاع الجمعوي تلتقي مع أهداف التنميَّة المحليَّة التي تضطلع الجمعيات بتحقيقها، الأمر الذي يكسبها صفة الجمعيَّة المواطنة ويسهم في بناء ودعم وتعزيز صورتها وسمعتها لدى جماهيرها بما يضفي شرعية أكثر لوجودها في المجتمع من خلال تبنيها لثقافته كمرجعيَّة هامة ونقطة انطلاق لإحداث التنمية المنشودة.

الخاتمة:

تسعى الجمعيات الحديثة إلى تبني منظومة اتصال مؤسساتي جمعوي مخطط ومدروس لتمتين ودعم مستوى تطلعات علاقاتها مع مختلف الأطراف الاجتماعيين والاقتصاديين الفاعلين في المجتمع بما يسهم في تفعيل وتجسيد الفكر التنموي على أرض الواقع انطلاقا من ثقافة المجتمع وفئات جماهيره المستهدفة بما هو موقع مواطنة في ظل احترام الحقوق والواجبات والالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والثقافية والأيكولوجية التّي تسهم في تحسين وتعزيز صورتها وسمعتها لدى تلك الجماهير، الأمر الذي يطور مستوى تلك العلاقات ويضمن استمرار المشاركة والإلتزام بتوحيد ومواصلة الجهود وتظافرها لإحداث التنميَّة المنشودة.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. خالد حامد، (2015). "مدخل إلى علم الاجتماع". ط 3. الجزائر: جسور للنَّشر والتَّوزيع.
2. سائد كراجة، (2006). "المجتمع المدني في الوطن العربي". لبنان: منشورات المركز الدولي للقوانين والمنظمات غير الهادفة للربح.
3. شاكر إبراهيم، (1980). "الإعلام ودوره في التنمية". ط2. طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان.

4. عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، (2007). "الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي: الأسس النظريَّة والنماذج التطبيقية". ط5. القاهرة. مصر: دار الفكر العربي.
5. عبد الرَّحمان عزي. (2011). "دعوة إلى فهم نظريَّة الحتميَّة القيميَّة في الإعلام". ط1. تونس: الدار المتوسطية للنشر.
6. غي روشيه، (1983). "مدخل إلى علم الاجتماع العامّ". ترجمة: مصطفى دندشيلي، ط1. بيروت، لبنان: المؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات والنَّشر.
7. مجموعة عمل "الدِّيمقراطيَّة لسوريا" ، (2014). "من رعيَّة إلى مواطن: نصوص حول الديمقراطية والمشاركة المحلية ". الترجمة من اللُّغة الألمانيَّة إلى اللُّغة العربيَّة: جونتر أورت. بدعم من IFA معهد العلاقات الخارجيَّة.
8. محمَّد العربي ولد خليفة، (2003). "المسألة الثَّقافيَّة". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيَّة.
9. محمد عبد القادر أحمد، (1982). "دور الإعلام في التنمية". سلسلة دراسات (314). بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
10. محمد منير حجاب، (2000). "الإعلام والتنمية الشاملة". ط2. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
11. ميلودي العزوزي، (2007). الاتِّصال المؤسَّساتي (أساسياته- تطبيقاته- إدارته). ط1. الدَّار البيضاء. المغرب: مطبعة النَّجاح الجديدة.
12. Karine Gallopel et Autres, (2013). "Marketing et communication des Associations". 2 Ed. Paris, France.

المجلات العلميَّة:

13. بوطيِّب بن ناصر، (جانفي 2014). "النِّظام القانوني للجمعيَّات في الجزائر: قراءة نقديَّة في ضوء القانون 06/12". مجلَّة دفاتر السِّياسة والقانون. جامعة قاصدي مرباح . ورقلة - الجزائر. ع 10.
14. فتيحة أوهايبيَّة، و أمال نوَّاري، (مارس 2006). "الاتِّصال الجمعوي: أشكاله وأجياله، وسائله وتقنياته، أهدافه". مجلَّة العلوم الإنسانيَّة. جامعة محمَّد خيضر. بسكرة - الجزائر. ع 09.
15. فاطمة بخُّوش، و كريمة عثماني، (2018). "الاتصال الجمعوي في الجزائر : قراءة في المؤشرات والدلالات". مجلَّة العلوم الإنسانيَّة والإجتماعيَّة. جامعة عبد الحميد مهري. قسنطينة 2-الجزائر. ع 49.

رسائل الدُّكتوراه:

16. فتيحة أوهايبيَّة، (2008). "دور الاتصال الجمعوي في ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكميَّة". رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة). شعبة علوم الإعلام والاتّصال. قسم علوم الإعلام والإتصال. كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة والعلوم الاجتماعيَّة. جامعة باجي مختار-عنابة- الجزائر.

رسائل الماجستير:

17. وفاء معاوي، (2010). "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر". رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة – الجزائر.
18. وليد شريط، (2012). "التَّسويق الإجتماعي ضمن نشاط أعمال المجتمع المدني: حالة جمعيَّات حمايَّة البيئة بولاية قسنطينة". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري – قسنطينة. الجزائر.

محاضرات موجَّهة لطلبة الدُّكتوراه:

19. أمال نوَّاري، (2018/2017). محاضرات مقياس "الاتصال المؤسساتي" موجَّهة لطلبة الدُّكتوراه. كليَّة العلوم الإنسانيَّة والإجتماعيَّة. جامعة سوق أهراس – الجزائر.

مواقع الأنترنت:

20. محمَّد عبد الرحيم، (2019). الاتِّصال المؤسَّسي وبناء وإدارة السُّمعة المؤسَّسيَّة، محاضرة عبر الأنترنيت على الرَّابط الإلكتروني للمدوَّنة الإلكترونيَّة: http://dr-ama.com/?p=5291 ، تاريخ وتوقيت التَّصفح: 2019/02/10، 18:07.